● أخبار قصيرة

طهران وطاشقند تؤكدان ضرورة تطوير العلاقات التجارية

أكد وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني، خلال لقائه وزير التعدين والجيولوجيا ووزير الاستثمار والصناعة والتجارة في أوزبكستان، ضرورة التوصل إلى الإتفاقيات الرامية إلى تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية.

وقال محمد أتابك، الإثنين، خلال اجتماعه مع وزير التعدين والجيولوجيا ووزير الاستثمار والصناعة والتجارة في أوزبكستان: إن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع تبشر بقفزة كبيرة في مستوى التبادل التجاري بين البلدين. وأضاف: إن عملية التعاون تسير في مسار تصاعدي وآخذة بالتطور والنمو، وعلينا تحقيق الآفاق المرسومة بناء على العزيمة الجادة لرئيسي البلدين.

حضور نشط لإيران في مؤتمر "ختلان للإستثمار ٢٠٢٥"

إنطلق، أمس الثلاثاء، مؤتمر الأعمال الدولي "ختلان للاستثمار ٢٠٢٥" بمشاركة وفود من إيران وروسيا والصين وتركيا وأوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وبيلاروسيا وأذربيجان وباكستان في مدينة باختر بطاجيكستان.

ويُعدّ هذا المؤتمر، الذي عُقد بمشاركة مؤسسات مالية دولية وشركات خاصة ورواد أعمال محليين وأجانب، خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية لطاجيكستان مع إيران ودول أخرى في المنطقة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى محافظة ختلان. ويهدف هذا الحدث الاقتصادي، الذي يستمر يومين، إلى التعريف بالقدرات الاستثمارية لمحافظة ختلان وتوسيع التعاون الإقليمي.

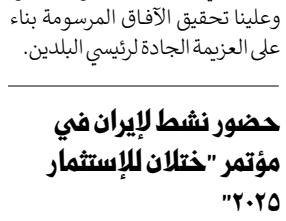

صادرات جابهار تتجاوز وارداتها بمليون طن

تجاوزت صادرات جابهار وارداتها بأكثر من مليون طن مع نمو المعادن والإسمنت، وباستثمارات بلغت ٢٢ مليون دولار، عززت مكانة ميناء الشهيد بهشتي على الطريق إلى المركز التجاري الشرقي للبلاد.

وفي إشارة إلى القدرات التجارية لهذا الميناء، صرّح الحاكم الخاص لمدينة جابهار: تتجاوز صادرات مدينة جابهار حاليًا وارداتها بأكثر من مليون طن، وتشمل بشكل رئيسي المعادن والإسمنت، وقد رسّخت هذه الإحصائية مكانة جابهار كمركز تجاري واقتصادي مهم في شرق البلاد. وقال علي رضا نورا: ميناء الشهيد بهشتي، بالتعاون مع خط الشحن المباشر لميناء كراتشي، على أتم الاستعداد لتزويد الأرز الهندي والباكستاني بطاقة استيعابية تبلغ ٨٠٠ ألف طن. وأضاف: مع البنية التحتية الحالية وحركة مرور يومية لأكثر من ٧٠٠ شاحنة، تتم عملية استيراد وتوزيع السلع الأساسية بسرعة وكفاءة.

أحد أهم أعمدة الصادرات غير النفطية

إستثمار ٩٠ مليار دولار في صناعة البتروكيماويات الإيرانية

الوفاق/ بلغت الطاقة الإسمية لإنتاج المنتجات في صناعة البتروكيماويات الإيرانية ١٠٠ مليون طن سنوياً، ويعود تحقيق هذه الطاقة اللافتة إلى استثمار ٩٠ مليار دولار في هذه الصناعة منذ انتصار الثورة الإسلامية وحتى اليوم. فقد نمت صناعة البتروكيماويات الإيرانية خلال العقود القليلة الماضية لتصبح أحد أهم أعمدة الصادرات غير النفطية، حيث تبلغ الطاقة الإسمية للإنتاج في هذه الصناعة حالياً نحو مئة مليون طن، وتجري برامج حكومية لزيادة الطاقة بشكل ملحوظ.

إنّ دور صناعة البتروكيماويات في الاقتصاد الإيراني بارز إلى درجة أنها تُعدّ أحد أعمدة الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد، فهي تشكّل ٢٥٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية، ونحو ١٩ إلى ٢٠٪ من القيمة المضافة للصناعة الوطنية.

وقال حميدرضا عجمي، مدير الاستثمار في الشركة الوطنية لصناعات البتروكيماويات بهذا الشأن: في السنوات الأخيرة تحديداً، تم تلبية نصف احتياجات البلاد من العملة الصعبة سنوياً من خلال صناعة البتروكيماويات، وبلغ هذا الرقم في المتوسط ١٢ - ١٣ مليار دولار، وقد تجاوز ذلك في بعض السنوات.

وأشار عجمي إلى أن ٢٥٪ من الصادرات غير النفطية هي حصة صناعة البتروكيماويات، وفي بعض التقارير يُعلن عن هذا الرقم حتى ٣٠٪، كما أن ٢٠٪ من إجمالي القيمة المضافة التي تتحقق في الصناعات الوطنية هي من نصيب صناعة البتروكيماويات الإيرانية.

وأضاف: طبيعة هذه الصناعة هي خلق القيمة المضافة، وإذا ما دققنا في سلسلة صناعة البتروكيماويات داخل البلاد بالكامل، فإن القيمة المضافة في كل طبقة من طبقاتها تصل إلى ٥٠٪ وحتى ١٠٠٪، لأن جوهر صناعة البتروكيماويات يكمن في خلق القيمة المضافة.

وبدأت فكرة إنشاء صناعة البتروكيماويات ومتابعتها في إيران منذ عام ١٩٥٠، واتُخذت الخطوات الأولى لتأسيس وحدات إنتاج الأسمدة والكيماويات في أواخر عام ١٩٥٨. وقد مهّد تشكيل المؤسسات المتخصصة والتخطيط المنظم لهذه الصناعة بعد انتصار الثورة الإسلامية الطريق لتطورها.

وتأسست الشركة الوطنية لصناعات البتروكيماويات في أوائل عام ١٩٦٠، ومنذ ذلك الحين تولّت هذه الشركة إلى حد كبير إدارة التطوير، وبناء المجمعات، ووضع السياسات في هذا القطاع.

في العقود التالية للثورة، لاسيما منذ عقدي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، شهدت الطاقة الإنتاجية نمواً متسارعاً أدى إلى إنشاء مجمعات عملاقة. وفي بداية عام ٢٠٢٤، الذي يُعدّ انطلاقة البرنامج التنموي السابع، بلغت الطاقة ٩٦/٥ مليون طن، وها هي الآن على أعتاب ١٠٠ مليون طن.

وللوصول إلى الطاقة الإسمية البالغة ١٠٠ مليون طن في صناعة البتروكيماويات الإيرانية، تم استثمار أكثر من ٩٠ مليار دولار في هذه الصناعة منذ بداية انتصار الثورة الإسلامية وحتى اليوم.

رغم العقوبات والعوائق الدولية، كانت صناعة البتروكيماويات أحد القطاعات التي تمكّنت من الحفاظ على صادراتها إلى حدٍّ كبير، بل وزيادتها في بعض السنوات، مما أدى إلى تحقيق إيرادات جيدة

وتنتج صناعة البتروكيماويات الإيرانية طيفاً واسعاً من المنتجات الكيميائية الأساسية والبوليمرية، تُصنَّف في ثلاث فئات رئيسية: «المنتجات الأساسية» و«الوسيطة» و«التكميلية».

وتُعدّ الأوليفينات مثل الإيثيلين والبروبيلين والبوتاديين - التي تُستَخدم في إنتاج البوليمرات مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين والمطاط الصناعي - والأروماتيكات مثل البنزن والتولوين والزيلينات (بارا-زيلين، أورثو-زيلين، ميتا-زيلين) – التي تُستَخدم في المواد الأولية لصناعات النسيج والبلاستيك والراتنجات والمنظفات – والميثانول، من المنتجات الأساسية في البتروكيماويات. وتُعدّ مجمعات كبرى مثل بتروكيماويات نوري، وبوعلي سينا، وبندر إمام، وجم، ومارون، وشازند أراك، وخارك المنتجين الرئيسيين للمواد الأولية الأساسية في هذه الصناعة.

وتُعدّ الجليكولات مثل إيثيلين جليكول، ودي إيثيلين جليكول، وتراي إيثيلين جليكول – التي تُستَخدم في إنتاج مضاد التجمد، والبولي إستر، والراتنجات – والأمونيا وأملاح الأمونيوم مثل اليوريا الحبيبية "غرانول" واليوريا البريلية – التي لها تطبيقات في الأسمدة الكيميائية والصناعات الدوائية – والستايرين ومشتقاته مثل مونومر الستايرين SM – الذي يُستَخدم في إنتاج البولي ستايرين، والمطاط الصناعي – وفينيل كلورايد وPVC مثل مونوفينيل كلورايد VCM وبولي فينيل كلورايد PVC – الذي يُستَخدم في الصناعات الإنشائية، والأنابيب والوصلات، والطلاءات – والبروبيلين ومشتقاته مثل أكسيد البروبيلين والبولي بروبيلين – الذي يُستَخدم في صناعة التغليف وقطع السيارات – من المنتجات الوسيطة الرئيسية التي تُنتَج في صناعة البتروكيماويات الإيرانية.

يمكن تصنيف المنتجات النهائية وسلسلة التكميل في الصناعات النهائية "المنتجات التحويلية" في المجموعات التالية:

- مجموعة البوليمرات Plastics & Polymers ومثل البولي إيثيلين PE، والبولي بروبيلين PP، والبولي ستايرين PS، وPET، التي تُستَخدم في التغليف، والأدوات المنزلية، وقطع السيارات.
- مجموعة الراتنجات واللصقات مثل الإيبوكسي، والفينوليك، واليوريا-فورمالدهيد، التي تُستَخدم في صناعات الطلاء، والطلاءات، والأثاث.
- مجموعة المطاط والإلاستومرات مثل البوتاديين، وSBR، وBR، التي تُستَخدم في صناعة الإطارات والقطع الصناعية.
- مجموعة الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية مثل الأمونيا، واليوريا، وسلفات الأمونيوم، التي تُستَخدم في الزراعة.
- مجموعة السرفكتانتات والمنظفات مثل LAB وLAS، التي تُستَخدم في المنظفات والمطهرات.
- مجموعة الكحوليات والمذيبات مثل الإيثانول، والإيزوبروبانول، والميثانول، التي تُستَخدم في الصناعات الدوائية، والمطهرات، والوقود.

وخلال السنوات الأخيرة، ورغم العقوبات والعوائق الدولية، كانت صناعة البتروكيماويات الإيرانية أحد القطاعات التي تمكنت من الحفاظ على صادراتها إلى حد كبير، بل وزيادتها في بعض السنوات، مما أدى إلى تحقيق إيرادات جيدة وعوائد عملة صعبة للبلاد.

وفي العام الماضي، بلغت صادرات المنتجات البتروكيماوية ٢٩/٢ مليون طن بقيمة حوالي ١٣ مليار دولار، فيما بلغت المبيعات الداخلية الصافية ١٣/١ مليون طن بقيمة حوالي ١١ مليار دولار؛ أي أن صناعة البتروكيماويات حققت في العام الماضي مباشرة إيرادات قدرها ٢٤ مليار دولار.

وأعلنت الشركة الوطنية لصناعات البتروكيماويات ووزارة النفط عن برامج لإضافة نحو ٣٥ مليون طن إلى الطاقة الإسمية خلال فترة خمس سنوات "برنامج التنمية السابع"، بهدف الوصول إلى حوالي ١٣١/٥ مليون طن طاقة إسمية بنهاية عام ٢٠٢٨. وتشمل هذه الحزمة زيادة الطاقة في البوليمرات، والبروبيلين، والإيثيلين، والأروماتيكات، واستكمال سلاسل الوسيطة والنهائية "المنتجات التحويلية".

وتمتلك إيران طاقات هائلة في المواد الخام والبنية التحتية الأساسية؛ لكن لكي تصبح لاعباً ذا قيمة مضافة أعلى في السوق العالمية، يجب التركيز على استكمال سلسلة القيمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية أو الشركاء التكنولوجيين، وتحسين إدارة الصادرات، وتطوير أسواق جديدة.

إن تحقيق الأهداف الكبرى "مثل ١٣١ مليون طن طاقة إسمية" يتطلب إدارة منسقة بين القطاعين الحكومي والخاص، وجذب التكنولوجيا والاستثمار، وإصلاحات هيكلية في مختلف قطاعات هذه الصناعة.

إيران تصدّر مواد بناء بقيمة ٥٠٠ مليون دولار إلى الإمارات

صرّح رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - الإماراتية المشتركة إن إيران تصدر سنويًا مواد بناء بقيمة تتراوح بين ٥٠٠ ومليار دولار إلى الإمارات؛ وبالنظر إلى سعة السوق الإماراتية، يُمكن أن يزيد هذا الرقم ١٥ مرة.

وقال عرفان شاكري: التواجد في سوق الإمارات ليس بالأمر الصعب؛ لكن الاستمرار في العمل والبقاء ضمن قائمة الشركات التي لديها إمكانية إبرام العقود والعمل بشكل مستدام في هذا البلد يمثل تحديًا كبيرًا.

وأكد شاكري على ضرورة مواءمة معايير الدولة مع المعايير الدولية، قائلاً: لكي نكون فعالين في الأسواق العالمية، يجب أن نكون على إطلاع بأحدث التطورات في مجال التكنولوجيا والهندسة.

وفي معرض إشارته إلى خطط الإمارات التنموية حتى عام ٢٠٣٠، قال شاكري: سيتحول أكثر من ٧٠٪ من المباني في هذا البلد نحو استخدام الطاقة الخضراء، ومن الضروري للشركات الإيرانية أن تُحوّل أنشطتها نحو التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع هذا التوجه.

من جانبه، صرّح رئيس لجنة الخدمات الفنية والهندسية والبناء في غرفة التجارة الإيرانية: تعمل شركات الهندسة الإيرانية في دول محفوفة بالمخاطر ولكنها جذابة، قائلاً: يتميز سوق الإسكان في الإمارات العربية المتحدة بطلب مرتفع وهوامش ربح عالية؛ لكن العقوبات والمشاكل المصرفية يمكن أن تُشكّل مخاطر على الجهات الفاعلة الاقتصادية.

وقال علي نقوي: إن التعاون بين غرفة التجارة الإيرانية والغرفة التجارية الإيرانية - الإماراتية المشتركة يمكن أن يُمهّد الطريق للتخطيط الفعال لشركات الاستشارات والمقاولات الإيرانية، بما يتيح تحقيق نتائج ملموسة من هذا الوجود من خلال تعزيز التآزر وتجنب المنافسة الهدّامة. كما أكد على ضرورة متابعة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمسألة إصدار تأشيرات العمل للإيرانيين في الإمارات.

سوق بحجم ٣٧ مليار دولار.. الكويت وجهة جديدة للسلع الإيرانية

بعد إنقطاع دام ١٢ عاماً ومع توقيع اتفاقيات في خمسة مجالات، قد تصبح الكويت وجهة جديدة ومهمة للسلع الإيرانية.

وتستورد الكويت، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٤/٤ مليون نسمة، بضائع تزيد قيمتها عن ٣٧ مليار دولار من مختلف البلدان سنويًا. ومن أهم وارداتها: المواد الغذائية ومواد البناء والمعدات الصناعية والأدوية والمعدات الطبية وقطع غيار السيارات. ويُعدّ القرب الجغرافي من موانئ إيران الجنوبية، ووجود طريق بري عبر شلمجة، من المزايا المهمة لتنمية صادرات إيران إلى هذا البلد.

مع تفعيل طرق الترانزيت البري عبر العراق وزيادة قدرة النقل البحري، يمكن لإيران الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق الكويتية. ويرى الخبراء أنه في حال توفرت الظروف المناسبة، فإن تحقيق حجم تجارة ثنائية يبلغ مليارَي دولار بين البلدين في المستقبل القريب يُعدّ هدفًا واقعيًا وقابلًا للتحقيق.

وانعقد مؤخراً الاجتماع الثالث عشر للجنة التجارية المشتركة بين إيران والكويت، فيما عقدت الجولة الأخيرة من اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين في عام ٢٠١٤. تشير الدراسات إلى أن الجانبين توصلا خلال هذه المفاوضات إلى اتفاق على خمسة محاور رئيسية، هي: التجارة والاستثمار، والأمن الغذائي، والصناعة والمعايير، والشؤون الجمركية، والنقل.

وفي قطاع التجارة والاستثمار، تقرر إقامة معرض لإمكانيات إيران في الكويت عام ٢٠٢٦، على أن تسافر وفود من الناشطين الاقتصاديين الكويتيين إلى البلاد لزيارة المعارض والتفاوض مع القطاع الخاص الإيراني. كما شمل هذا القطاع تطوير الاستثمارات المشتركة وإزالة العوائق التجارية.

ومع انعقاد هذا الاجتماع والتوقيع على اتفاقيات جديدة، بدأ فصل جديد في التعاون الاقتصادي بين إيران والكويت، وهو فصل من شأنه أن يؤدي إلى تنمية التجارة والاستثمار المشترك.